ترجمة الأقوال إلى أفعال
ميثاق الأردن

التقدم والتحديات في تطبيق التزامات الحكومة الأردنيّة تجاه المجتمع الدّوليّ في مؤتمر بروكسل عام 2020

التّعليم

توصياتنا

- زيادة ساعات الاتّصال للدروس المسائيّة وتسريع الانتقال نحو مدارس دامجة أو أحاديّة المناوبات للحدّ من التّفاوت في التّعليم. وزيادة المقاعد في مدارس المناوبات الأحاديّة، مع تدعيم جمع البيانات حول التّسجيل في المدارس الحكوميّة، وتحسين خدمات المواصلات للمدارس.
- زيادة ساعات الاتّصال في مدارس المخيّمات، وتكييف المناهج والأساليب الدّراسيّة لتلبية الاحتياجات الإضافيّة للطّلاب في المخيّمات.
- تحسين جودة التّعليم عن طريق تحسين التّدريب، واستبدال العقود اليوميّة والخدميّة بعقود سنويّة، خاصّةً للمعلّمين في المدارس ذات الفترتين والمخيّمات وتشجيع امتهان التعليم في المخيمات.
- تحسين معدّل البقاء على مقاعد الدّراسة عن طريق تعميم التّعلم الاجتماعي والعاطفي، والدعم النّفسي الاجتماعي في المناهج الدّراسيّة الوطنيّة.
- ضمان استجابة الإستراتيجيّات التّصحيحيّة للاحتياجات المختلفة للطّلاب المتأثرين سلباً بإغلاقات المدارس وذلك للحدّ من التّسرّب من المدارس ومعالجة اللّامساواة المتفاقمة بسبب عدم القدرة على الوصول إلى التّعلم عبر الإنترنت، والاستثمار في قدرات المعلّمين لتصميم دروس تعليميّة تصحيحيّة ذات جودة عالية وتقديمها.
- السّماح بالتّسجيل غير المنحاز في المدارس بغضّ النّظر عن الجنسيّة، أو الوثائق المتوفّرة، أو الوضع، وتمديد فترة الإعفاء من متطلّبات التّوثيق لطلّاب المدارس السّوريّين لما بعد العام الدّراسي الحاليّ.
- تحسين التّعليم غير الرسميّ للسّماح بدمج الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وتقديم برامج التّعليم المنزليّ للسّماح لخرّيجي برامج الحد من التسرب المدرسي باستكمال تعليمهم.
- توفير البرامج لدعم التّعليم الإعدادي للطّلّاب السّوريّين، وتدريبات التّعليم التّقني والمهني المتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتحسين الوصول إلى فرص التّعليم العالي بالشّراكة مع المؤسّسات والجامعات.

التّقدّم

- مدّدت الحكومة الأردنيّة فترة الإعفاء من متطلّبات التّوثيق لطلّاب المدارس السّوريّين الرّاغبين بالتّسجيل في المدارس الحكوميّة للعام الدّراسيّ 2019-2020.
- استجابت وزارة التّعليم بسرعة لجائحة كوفيد-19 عن طريق دعم نظام التّعلّم عن بُعد بَعد إغلاق المدارس، فوسّعت منصّات التّعلّم عبر الإنترنت، وبثّت الدّروس على محطّات التّلفاز المحلّيّة، وأطلقت خطّة التعليم أثناء الطوارئ 2020-2023 من أجل افتتاح المدارس بشكل آمن خلال الجائحة.
- شكّلت وزارة التّعليم أوّل لجنة للسياسات والتخطيط والتنسيق في كانون الأوّل/ديسمبر 2020 مع شركاء قطاع التّعليم للتّنسيق والتّخطيط للإجراءات المتعلّقة بالوظائف الخمس الأساسيّة لخطة التعليم الإستراتيجية.
- أطلقت وزارة التّعليم الإستراتيجيّة الوطنية العشريّة للتّعليم الدّامج لعام 2019 وذلك دعماً لالتزامها باستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة في السّياسات والممارسات التّعليميّة.

التّحدّيات

- أدّى نظام المدارس ذات الفترتين للطلبة السّوريّين عن غير قصد إلى حدوث لا مساواةٍ في فرص التعلّم، فيحصل الطّلبة السّوريّون في الفترات المسائيّة على ساعات تعليم أقلّ من المتوسّط الوطنيّ، ما أثّر سلباً على مخرجات التّعليم للّاجئين.
- يحصل الطّلاب في مخيّمات اللّجوء على ساعات تعليم أقلّ من أقرانهم الملتحقين بالمدارس ذات الفترات المسائيّة، وغالباً ما يكون المعلّمون أقلّ كفاءة بسبب غياب عقود عمل ثابتة للمعلّمين في المخيّمات.
- تأثّر الطّلاب الأكثر هشاشةً بجائحة كوفيد-19 بشدّة بسبب إغلاقات المدارس وما يواجهونه من عوائق للاستفادة من التّعلم عن بعد كضعف الاتّصال بالإنترنت، وعدم حيازتهم الأجهزة الالكترونية المناسبة، وعدم وجود المساحة الكافية في المنزل، وغياب دعم العائلة، ما ينذر باحتمال تزايد تراجعهم دراسيّاً.
- يشكّل الأطفال من ذوي الإعاقة 10% من مجموع الأطفال في عمر الدّراسة إلّا أن ما يقرب من 80% منهم لا يتلقّون أيّ شكل من أشكال التّعليم.
- لا يزال ما يقارب 40% من اللّاجئين السّوريين خارج المدارس الرّسميّة. وبالرّغم من فرص التّعليم غير الرسميّ الّتي تقدّم برامج للمنسحبين من الدّراسة والمتخلّفين عن أقرانهم، إلّا أن فرص إعادة التّسجيل ما تزال معقّدة ومحدودة.
- يواجه الشّباب السّوريّ عوائقاً في استكمال تعليمهم، إذ التحق 25% منهم فقط بالدّراسة الإعداديّة أي أقلّ من 47% من أقرانهم الأردنيّين. وتزداد محدوديّة فرص التّعليم العالي حيث التحق 8% فقط من الشّباب السّوريّ بهذا النوع من التعليم.

الالتزامات السّابقة

- التزمت الحكومة الأردنيّة بزيادة التحاق السّوريّين بالتّعليم الرّسمي لجميع المراحل هادفةً لإلحاق 130,000 طالب وطالبة به.
- تعهّدت الحكومة الأردنيّة بتقديم تعليم معتمد لجميع الأطفال بهدف تحقيق طموحات الأطفال السّوريين التّعلّميّة.
- التزم المجتمع الدّولي بتقديم الدّعم المادّي والتّقني على مدى عدّة أعوام تلبيةً لاحتياجات وزارة التّعليم.
- تعهّدت الحكومة الأردنيّة بزيادة الوصول لفرص التّعليم ذي الجودة وأمان البيئة التّعليميّة لجميع الأطفال.
- التزمت الحكومة الأردنيّة بتقديم التّعليم الشامل بهدف احتواء الأطفال ذوي الإعاقة وتحسين الوصول للخدمات التّعليميّة في المدارس العامّة والخاصّة.
- تعهّدت الحكومة الأردنيّة بتوسيع المشاركة الشّبابيّة في التّعليم، والتّوظيف، والتّدريب.

سبل العيش

توصياتنا

- مراجعة سياسات كوتا الجنسيّة وفتح القطاعات الاقتصاديّة غير المسموح للسّوريّين بالعمل فيها، ومن ضمنها القطاعات المهنيّة وتلك القطاعات سريعة النموّ، واتّباع معادلات تحدّ من تضرّر العمّال الأردنيّين.
- متابعة تطبيق الإصلاحات المتعلقة بتصاريح العمل المرن وآثارها على سبل عيش اللّاجئين، وتوسيع قائمة المؤسّسات غير الحكوميّة المخوّلة بتأمين تصاريح العمل "المرن."
- وضع العمل اللّائق في قلب برامج سبل العيش، وتأسيس برنامج قوي يشمل تفتيش أماكن العمل، وتطبيق آليّات شكاوى فعّالة، وتحسين الوصول لخدمات الدّعم القانوني.
- ضمان شمول اللّاجئين بخطط الاستجابة الوطنيّة المتعلّقة بالتعويضات وحزم التّعافي الاقتصادي خلال أزمة جائحة كوفيد-19 وما بعدها.
- الحدّ بقدر الإمكان من الإغلاقات طويلة الأمد للمخيّمات خلال الجائحة، للسّماح لسكّانها بالوصول إلى فرص التّوظيف خارجها كما هو الحال بالنسبة لغير سكّانها، والتّخفيف من تراجع فرص العمل لكسب المال في المخيّمات لدعم الوصول إلى سبل العيش.
- إزالة العوائق التي تواجه المشاريع المنزلية لتسهيل قدرة اللّاجئين السّوريّين على تحويل مشاريعهم إلى أعمال رسمية، وتقديم الدّعم القانونيّ حول هذه الإجراءات عند الضّرورة.
- زيادة الحوافز لمقدمي تدريبات التّعليم التّقنيّ والمهنيّ الوطنيين لمساهمتهم الفاعلة في دعم توظيف الشّباب الأردني والسّوري. ودعم أصحاب العمل الخاص لتقديم فرص التّدريب للشّباب بهدف الحصول على عمل.
- إعطاء الأولويّة لمشاركة الإناث في سوق العمل عن طريق تقديم محفّزات لأصحاب العمل مقابل تأمين مواصلات آمنة، وزيادة الاستثمار في التّعليم المبكّر، ودعم النّساء العاملات، وخاصّةً في مجال الصّحّة والتّعليم خلال جائحة كوفيد-19، والاستثمار في سياسات وبرامج تسلّط الضّوء على دور النّساء اللّاجئات كفاعلات في سبل العيش.
- تشجيع النّهج الإبداعيّة عبر طيف من تدخّلات سبل العيش في القطاعات ذات احتمال النموّ الاقتصاديّ كتقنيّة المعلومات، والتّقنيّة البيئيّة، وذلك لتجنّب ازدياد تخمة سوق العمل.

التّقدّم

- أصدرت الحكومة الأردنيّة 38,756 تصريح عمل للاجئين السوريين خلال عام 2020 بالرّغم من الجائحة لتصل إلى ما مجموعه 215,668 تصريح عمل منذ عام 2016.
- أصدرت وزارة العمل تعليماتٍ لتطبيق قرار تمديد فترة السّماح للّاجئين السوريين وإعفائهم من رسوم استصدار تصاريح العمل حتّى شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 2021. كما أعفت الحكومة الأردنيّة اللّاجئين السّوريّين من الغرامات المترتّبة على عدم إلغاء تصاريح عملهم.
- أتاحت الحكومة الأردنيّة مسودّة نظام داخليّ تستهدف تعليقات الجمهور تحدّد من خلالها شروط العمل المقبولة وأحكاماً أخرى في قطاع الزّراعة، غير أنّه لم يتم إقرار هذا النّظام الدّاخلي على صورة قانون بعد.
- اتّخذت الحكومة الأردنيّة إجراءاتٍ لدعم المشاريع، والعمّال لحفظ الوظائف وحماية الاقتصاد طوال مدّة جائحة كوفيد-19.
- أعلنت الحكومة الأردنيّة أنّها ستسّجّل 50,000 لاجئاً سورياً في نظام الضّمان الاجتماعي.

التّحدّيات

- لا تزال العديد من المهن والقطاعات "مغلقة" أمام غير الأردنيّين ومن ضمنهم اللّاجئون السّوريّون، ما يفاقم مشكلة العمل غير الرّسميّ في سوق العمل الأردني، وغالباً ما يعني العمل غير الرّسمي ساعات عمل أطول، وأجوراً أقل، واحتمالاً أعلى للاستغلال والعمل في بيئات غير آمنة.
- يساهم ضعف نظام الرصد والتّطبيق في إضعاف مبادئ العمل اللّائق في الأردنّ. إضافةً إلى ذلك، تهدف معظم عمليّات التّفتيش إلى ضبط العمّال غير المسجّلين بدلاً من بيئات العمل غير الآمنة. تشير الأدلّة إلى أنّ حيازة تصريح عمل لا تضمن ظروف عمل لائقة للّاجئين السّوريّين.
- يقول أكثر من ثلثي اللّاجئين السّوريّين أنهم خسروا عملهم خلال الأشهر الماضية بسبب جائحة كوفيد- 19، كما وصل معدّل البطالة بين اللّاجئين السّوريّين إلى 65.1 خلال الرّبع الثّاني من عام 2020.
- ازداد معدّل الفقر بين اللّاجئين بمعدّل 18% منذ شهر آذار/مارس من عام 2020 ويبلّغ اللّاجئون عن ازدياد مصاعب تأمين الاحتياجات الأساسيّة، كما يقول 66% أنّهم غير قادرين على تأمين طعام كافٍ، كما يقول 60% أنّهم مجبرون على استدانة المال.
- يُسمح للّاجئين السّوريّين خارج المخيّمات بالعمل على المشاريع المنزليّة في ثلاثة قطاعات فقط، وهي إنتاج الطّعام، والأعمال اليدويّة، والخياطة. يواجه اللّاجئون أيضاً تحدّيات إضافيّة فيما يتعلّق بموافقة مالك العقار، وعقود الإيجار، وجوازات السّفر سارية المفعول، وضرائب الممتلكات.
- تساهم قيود هيكليّة عميقة في انخفاض المشاركة في سوق العمل في الأردن والّتي تصل إلى 39% فقط، وهي من أخفض المعدّلات حول العالم ما يؤثّر على الأردنيّين واللّاجئين، وينخفض المعدّل إلى 14% بين النّساء. كما يواجه الشّباب عوائق في الحصول على عمل بسبب التّباين بين تدريبات التّعليم التّقني والمهني والمتطلّبات الفعليّة لسوق العمل.
- تأثّرت مشاركة النّساء في سوق العمل بشدّة في عام 2020، فتزايدت عليهنّ أعباء الإدارة المنزليّة والعناية بالأطفال والكبار في السنّ، وكانت 6.8% فقط من تصاريح العمل الصادرة في عام 2020 خاصة بالنساء.

الالتزامات السّابقة

- تعهّدت الحكومة الأردنيّة بالاستمرار في إصلاح سوق العمل لإزالة العوائق في وجه الوصول إلى العمل الرسمي، وتوفير فرص عمل للّاجئين السّوريّين دون منافستهم لوظائف الأردنيّين. كما التزمت الحكومة الأردنيّة بتوفير ما يقارب 200,000 فرصة عمل للّاجئين السّوريّين.
- التزمت الحكومة الأردنيّة في عام 2020 بتقديم 70,000 تصريح عمل "مرن" بحلول نهاية عام 2021، وتقديم 25,000 منها خلال عام 2020.
- تعهّد المجتمع الدّولي بزيادة دعم برامج سبل العيش، ومطابقة المهارات للّاجئين السّوريّين والمجتمعات المستضيفة في الأردن.
- تعهّد المجتمع الدّولي والحكومة الأردنيّة بزيادة الجهود الرّامية إلى تحسين تمكين النّساء، والشمول الاقتصادي، والمشاركة في سوق العمل.
- تعهّدت الحكومة الأردنيّة بزيادة المشاركة الاقتصاديّة والتّوظيف عامّةً، والفرص وتوظيف الشباب خاصّة.
- تعهّدت الحكومة الأردنيّة بإزالة العوائق التي تواجه اللّاجئين السّوريّين في تأسيس مشاريعهم وجعلها رسميّة.
- التزمت الحكومة الأردنيّة بتشجيع الوصول المحسّن "للعمل اللّائق" وخلق فرص عمل للسّوريين والأردنيّين.
- التزم الاتّحاد الأوروبّي بمراجعة قواعد المنشأ التفضيلية، وتقديم الدّعم للأردن للانتفاع من خطّة الوصول المفتوح لسوق الاتّحاد الأوروبي.

الحماية

توصياتنا

- إعادة إطلاق عمليّة تصويب الأوضاع للّاجئين السّوريّين دون ربطها بمدّة زمنية، للسّماح لجميع اللّاجئين السّوريّين بتصويب أوضاعهم القانونيّة في الأردن، ولسكّان المخيّمات الرّاغبين في الانتقال إلى خارجها بشكل رسمي كذلك.
- إعطاء الأولويّة للإجراءات القانونية الواجبة لسكّان القرية الخامسة في مخيم الأزرق، بهدف إنقاص عدد السّكّان تدريجياً.
- زيادة أعداد اللّاجئين المعاد توطينهم في دولة ثالثة، بالإضافة إلى الملتحقين بالمسارات المكمّلة كلمّ الشّمل والتّوظيف.
- إنشاء نظام دعم قانونيّ وطنيّ يقدّم خدمات قانونيّة مجّانيّة للمجموعات الهشّة، واللّاجئين من جميع الجنسيّات.
- دعم خدمات قضايا العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ بشكل كافٍ، وتقوية التّنسيق مع مقدّمي خدمات قضايا العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ وعبر القطاعات الأخرى، خاصّة قطاعات سبل العيش والمال، من أجل نشر رسائل أساسيّة حول مخاطر العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ المرتبطة بكوفيد-19.
- دعم جهود التّعافي الاقتصادي، والفرص المدرّة للدّخل للعائلات في سبيل تخفيف حدّة الجائحة على الأطفال، وذلك في ظل ازدياد عمالة الأطفال وزواج القصّر.
- زيادة الوعي حول احتياجات الحماية الخاصّة بالأشخاص ذوي الإعاقة بين الجهات المعنية في قطاع التّعليم والمراكز الصّحّيّة.
- التأكّد من شموليّة الحماية المقدّمة للاجئين السوريين ولجميع اللاجئين في الأردن.

التّقدّم

- أعلنت وزارة الدّاخليّة واستجابةً لجائحة كوفيد-19 أنّ جميع شهادات طلب اللّجوء وبطاقات خدمة الجالية السّوريّة ستبقى سارية المفعول حتّى شهر حزيران/يونيو من عام 2021 بغضّ النّظر عن موعد انتهاء مفعولها. الأمر الذي جاء لمعالجة تراكم العمل العمل على تجديد جميع شهادات طلب اللّجوء وبطاقات خدمة الجالية السورية، بسبب الإغلاقات المتعلّقة بجائحة كوفيد-19 ولضمان وصول اللّاجئين للخدمات في الأردن بغضّ النّظر عن سريان مفعول وثائقهم.
- قدّمت وزارة العدل خططاً وطنيّة لرقمنة بعض الإجراءات القضائيّة كالقضايا المدنيّة استجابةً لجائحة كوفيد-19.
- أُسّس نظام إدارة الحالات عبر الإنترنت للتّعامل مع قضايا العنف القائم على النّوع الاجتماعي، وحماية الطفل.

التّحدّيات

- لم يتمكن اللاجئين السوريين من تصويب أوضاعهم بسبب انتهاء فترة تصويب الأوضاع في شهر نيسان/أبريل من عام 2019 ما تركهم غير قادرين على الوصول إلى الخدمات الأساسيّة، وتسجيل الأحداث، والحصول على تصاريح عمل لما يقارب العامين.
- هنالك عدّة آلاف من اللّاجئين غير الموثّقين في الأردن ومن ضمنهم أولئك الّذين خرجوا من سوريا دون وثائقهم الرّسميّة، والأطفال السّوريون المولودون في الأردن والّذين لا تستطيع عائلاتهم من تسجيلهم لعدم امتلاكهم شهادات زواج.
- أثّرت جائحة كوفيد-19 بشدة على إعادة التوطين فانتقل 1,557 فرداً فقط إلى بلد ثالث في عام 2020، بينما كان الهدف اعادة توطين 5,500 فرد.
- تقلّصت القيود على الحركة في المخيّمات بسبب فرض الإغلاقات على مستوى المخيّم استجابةً لجائحة كوفيد-19، واستمرّت الإغلاقات لمدّة أطول من الإغلاقات على المستوى الوطنيّ. فاقم هذا من القيود الموجودة أصلاً على حركات سكّان المخيّمات الّذين يحتاجون إلى تصاريح عمل أو إجازات لمغادرة المخيم.
- لا زالت حركة اللّاجئين سكّان القرية الخامسة في مخيّم الأزرق مقيّدة تماماً، وتناقصت معدّلات إصدار التّصاريح لسكّان القرية الخامسة بشدّة خلال عام 2020.
- أدّى أثر جائحة كوفيد- 19 الاقتصاديّ والاجتماعيّ إلى زيادة الاعتماد على آليّات التّأقلم السّلبيّة، الأمر الذي ضاعف من محدوديّة خيارات سبل العيش، والوصول إلى الحماية الاجتماعيّة، على الرّغم من الزّيادة البسيطة في المساعدة الماليّة للّاجئين السّوريّين.
- تأثّر الأطفال بشدّة بالجائحة، فاضطّرت 8 من كل 10 عائلات على الاعتماد على آليات تأقلم سلبيّة كعمالة الأطفال.
- تزداد مخاطر تعرّض النّساء والفتيات للعنف القائم على الجنس والنّوع الاجتماعي، نتيجة القيود المفروضة على الحركة، وإغلاق المدارس بسبب الجائحة، كما يواجهن عوائق أكبر في الحصول على الخدمات بسبب انعدام الخصوصيّة في المنزل.
- ما يزال هناك نقص في التّمويل والتّقدم في مجال احتياجات الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السّن، وقد تضاعف هذا بسبب الاعتماد على الوسائل الإلكترونيّة والضّغط على الوزارات المعنيّة.

الالتزامات السّابقة

- التزمت الحكومة الأردنيّة بتوسيع التّسجيل وتصويب الأوضاع للّاجئين السّوريّين في سبيل عمليّة تسجيل متكاملة.
- التزمت الحكومة الأردنيّة والمجتمع الدّوليّ بالعودة الطّوعيّة، والكريمة، والآمنة، والمستدامة إلى سوريا بما يتماشى مع قانون حقوق الإنسان الدولي، كما تعهّدا بالإبقاء على علاقة العمل على قضايا الحماية.
- التزمت الحكومة الأردنيّة بتعظيم استخدام المساعدات الماليّة كأداة فعّالة للحماية الاجتماعيّة.
- تعهّدت الحكومة الأردنيّة بتقليص هشاشة وانعدام أمن اللّاجئين السّوريّين عبر برامج تعالج احتياجاتهم الأساسيّة، وآليّات التّأقلم السّلبيّة، وانعدام الأمن الغذائيّ.
- التزمت الحكومة الأردنيّة بتقليص العنف القائم على النّوع الاجتماعيّ وإعطاء الأولويّة لتمكين النّساء.

الصّحّة

توصياتنا

- ضمان الوصول إلى ما هو أبعد من الخدمات الصحّيّة ذات الجودة العالية الأوّليّة، بل والثّانويّة وما بعد الثّانويّة للّاجئين والمجتمعات الأردنيّة الهشّة، خاصّة في ظلّ الجائحة، وتدعيم إيصال الخدمات المتعلّقة بالتّوليد ورعاية ما بعد الولادة، ورعاية ما بعد العمليّات الجراحيّة، والعلاج النّفسي، وغيرها.
- استكمال العمل على رفع الوعي حول تكاليف خدمات اللاجئين وتوافرها وضمان تطبيقه على المستوى المحليّ.
- تدعيم شبكة من عيادات الرعاية الصحّيّة الأوّليّة للّاجئين والمجتمعات الأردنيّة الهشّة والتي تقدّم خدمات إنجابيّة، وخدمات الصّحّة النفسية في المخيّمات والمناطق الحضرية.
- ضمان توافر خدمات إعادة التّأهيل خلال الاستجابة للجائحة إلى جانب استمراريّة العناية الأوّليّة وما بعد الثّانويّة أيضاً لجميع المجتمعات.
- إعطاء الأولويّة للصّحّة النفسية والدّعم النّفسي الاجتماعيّ بين الشّركاء المنفذين، والمسؤولين الحكوميين، والدّاعمين خلال الجائحة وما بعدها، وذلك لتحسين الصّحّة النفسية والجسدية للاجئين.
- استكمال تقديم مطعوم كوفيد-19 لجميع المجتمعات في الأردنّ، وتقديم جلسات توعويّة لضمان معرفة الفئات الهشّة بالمطعوم وطرق الوصول إلى مراكز التّطعيم، وغيرها.

التّقدّم

- أكّدت الحكومة الأردنيّة في استجابتها لأزمة كوفيد-19 أنّه ما زال بإمكان اللّاجئين السّوريّين الحصول على الخدمات الصّحّيّة الوطنيّة على قدم المساواة مع المواطنين الأردنيّين، والعلاج من كوفيد-19، والمشاركة في حملات التّطعيم. وحصل 168 لاجئاً على مطعوم كوفيد-19حتّى نهاية شهر كانون الثّاني/يناير 2021.
- أُنشئت الإستراتيجيّة الوطنيّة لإعادة التّأهيل في الأردن 2020-2024 لضمان إعادة التّأهيل كخدمة صحّيّة أساسيّة للأشخاص ذوي الإعاقة والّذين يعانون من طيف واسع من الحالات الصحية.
- ما يزال إعفاء اللّاجئين السّوريّين من رسوم خدمات الأمومة والطّفولة واللّقاحات في مراكز الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصّحّة مستمراً.
- تأقلمت البرامج الصّحّيّة لاستكمال تقديم الخدمات الصّحّيّة الأساسيّة للّاجئين والأردنيّين داخل المخيّمات وخارجها خلال جائحة كوفيد-19، خاصّة فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية، وخدمات الصّحّة الإنجابيّة الأساسيّة عبر إيصال الخدمات بشكل مباشر، وتقديم الاستشارات عند سماح الوضع بذلك في المخيمات، أو عن طريق إيصال الخدمات عن بعد.

التّحدّيات

- على الرّغم من إعادة التّغطية الحكوميّة للخدمات الصّحّيّة في عام 2019، إلّا أنّ الخدمات الصّحّيّة الثانويّة وما بعد الثّانويّة ما تزال مغطّاة جزئيّاً للّاجئين السّوريّين.
- خدمات المختبرات وتنظيم الأسرة ليست مغطّاة بالكامل للّاجئات السّوريّات.
- لا يُشمل المرضى من ذوي حالات الطّوارئ غير المهدّدة للحياة أو غير المتعلّقة بالولادة بالتأمين الصّحّي، ممّا يؤدّي إلى تأجيل علاجهم أو حدوث حالات إعاقة طويلة الأمد.
- تأثّرت الصّحّة النّفسيّة بشدّة بالجائحة بسبب الضّغط النّفسيّ غير المسبق من الجائحة والاستجابات لها، ممّا سببّ ازدياد الضغوطات على عدّة جهات مثل الصّحّة، والحماية، والمخاوف الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

الالتزامات السّابقة

- التزمت الحكومة الأردنيّة بإنشاء سياسة صحية تقدّم رعاية شاملة وبأسعار مقبولة، وزيادة الوصول إلى الخدمات الصحية العامّة الأوّليّة والثّانويّة.
- تهدف الحكومة الأردنيّة إلى توسيع نطاق التأمين الصحي الشامل خلال عام 2020 للوصول إلى 80% من السّكّان و100% منهم بحلول عام 2025.
- تهدف الحكومة الأردنيّة إلى إنشاء سياسة صحّيّة تزيد من الوصول للرعاية الصّحّيّة مقبولة الأسعار واستخدام الأنظمة الصّحّيّة. وتسعى لتحسين جودة الرعاية والوصول إلى الخدمات الصحّيّة العامّة الأوّليّة والثّانويّة.
- التزمت الحكومة الأردنيّة بشمول اللّاجئين في جميع مناحي الاستجابة للجائحة ومن ضمنها حملة التّطعيم الوطنيّة، وأعلنت وزارة الصّحّة أن إجراءات تقديم المطعوم للسّوريّين هي ذاتها المتّبعة مع الأردنيّين.

يعد نجاح هذه الالتزامات في القطاعات المذكورة سابقاً جهدًا مشتركًا بين الحكومة الأردنيّة والمجتمع الدّولي، كما أنّ التّعاون لضمان تقديم المساعدات المناسبة ووضع تمكين وصمود المجتمعات الهشّة في مركز العمل لإنجاح هذه البرامج والسّياسات يعد أمراً أساسياً. وعلى العاملين الفاعلين العمل نحو ردم الهوّة بين العمل التّنموي والعمل الإنساني، وضمان الالتزام بالصّفقة الكبرى والميثاق العالمي بشأن اللاجئين. يشمل هذا الاستثمار في محلّيّة الأجندات، لاسيما عن طريق دعم الجهات المعنية الوطنية والاستثمار في الكفاءات الوطنيّة لضمان الملكيّة المجتمعيّة. كما يجب التّأكّد من أن هذه الالتزامات تدعم وتمكّن المجموعات الهشّة، ومن شمول البرامجية المراعية للنّوع الاجتماعي لمعالجة المخاطر المتزايدة والعوائق الّتي تواجهها النّساء والفتيات في التّعليم، والمشاركة في سوق العمل وقضايا العنف القائم على النّوع الاجتماعي، خاصّةً ضمن ظروف أزمة كوفيد-19.